مجتمع

السويد: عدد القساوسة الإناث أكبر من الذكور

أشارت أرقام كنسية أخيرة، إلى أنّ عدد القساوسة الإناث في الكنيسة السويدية بات أكبر من عدد القساوسة الذكور. وأحصت المؤسسة اللوثرية، التي كانت الكنيسة الرسمية السويدية حتى عام 2000، 1533 امرأة تعمل كاهنة في الوقت الراهن في السويد مقابل 1527 كاهناً، مع العلم أنّه سمح للمرة الأولى بترسيم الإناث قساوسة في البلاد، عام 1960. وعلقت الكاهنة إليزابيث أوبيرغ هانسن، بعد إلقاء خطبة في كنيسة صغيرة بأستوكهولم: «إنها مرآة للمجتمع بطريقة ما. الأمر يسير كما ينبغي أن يكون». (أسوشييتد برس)

برنامج تعقيم استهدف الأميركيين السود

كشفت دراسة حديثة أن برنامجاً للتعقيم أجري في ولاية كارولاينا الشمالية في الولايات المتحدة بين عامي 1929 و1974، استهدف بشكل واضح الأميركيين السود. وأفادت بأنّ ما يقرب من 7600 شخص، من رجال ونساء وحتى أطفال لا يتجاوزون العاشرة، خضعوا لعمليات تعقيم جراحية، في إطار برنامج وضع لخدمة «المصلحة العامة»، من خلال منع الأشخاص «الضعفاء عقلياً» من الإنجاب. وشملت الدراسة التي نشرت في مجلة «أميركان ريفيو أوف بوليتيكال إيكونومي» الأعوام بين 1958 و1968، أي 10 سنوات فقط من أصل 45. (فرانس برس)

اعتماد على المولدات في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

كهرباء بالتقسيط في ليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يُسيطر الغضب على الكثير من المواطنين في ليبيا من جراء تهاون سلطات البلاد في حلّ أزمة الكهرباء المستمرة منذ أكثر من ست سنوات، من دون أن تتمكن من وضع حلول جذرية لها، على الرغم من القرارات الكثيرة التي اتخذتها، والتي يصفها مواطن من حي السراج في طرابلس بـ «المسكنات». وأطلق عدد من الناشطين حملة على صفحة «حراك التغيير #الكهرباء» على فيسبوك، مطالبين بتغيير إدارة الشركة العامة للكهرباء، ومشيرين إلى أن إقامة 11 تظاهرة خلال 54 يوماً في مختلف مناطق ليبيا، انتهت بإعلان المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في 17 الشهر الجاري (يوليو/ تموز)، إعادة تشكيل الجمعية العمومية للشركة العامة للكهرباء.

يقول ماهر الزروق، وهو عضو في «حراك التغيير» لـ «العربي الجديد»: «القرار لم ينفذ بعد. على الرغم من إعادة تشكيل الجمعية العمومية، إلا أن الإجراءات التي كلفت بها لم تنفذ بالشكل الصحيح»، مؤكداً أنّ الجمعية أعادت تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة، إلا أنه يضم الأشخاص أنفسهم في المجلس القديم تقريباً. ويتّهم الحراك، عبر صفحته، المجلس الجديد بـ «الجهوي»، مشيراً إلى أن أزمة الشعب مع الحكومة هي «أزمة ثقة»، مؤكداً أن المحسوبية موجودة كما في المجلس القديم، ما يعني استمرار الأزمة. وعلى الرغم من مضي أكثر من أسبوع على قرار المجلس الرئاسي بإعادة تشكيل الجمعية العمومية التي كلفت مجلساً جديداً لشركة الكهرباء، إلا أن ساعات تقنين الكهرباء تصل في بعض أحياء طرابلس إلى 18 ساعة يومياً، كما يقول المواطن ميلاد لـ «العربي الجديد».

ووسط ضجيج المولّدات، اضطر المواطنون إلى شرائها لتعويض ساعات غياب الكهرباء. يقول علي سلامة، وهو مواطن من حي الهضبة في طرابلس: «تدعي الشركة الاستهلاك الزائد للكهرباء فتقطع التيار الكهربائي ساعات طويلة جداً، علماً أن غالبية المصالح العامة متوقفة عن العمل إضافة إلى المساجد والأسواق والمحال الكبرى، وهذا يعني أن كل هذه الأماكن لا تستهلك الطاقة»، مؤكداً أنه اضطر إلى إقفال مخبزه بسبب نقص الوقود المشغل للمولد الذي اشتراه لتشغيل مخبزه. يتابع سلامة لـ «العربي الجديد»: «الأزمة من دون شك مفتعلة. كلما بدأ فصل الصيف وارتفعت درجات الحرارة، وجدنا في السوق أنواعاً جديدة من المولدات. وهناك حديث عن صلة مسؤولين كبار بصفقات المولدات»، الأمر الذي ينفيه المسؤول في دائرة توزيع طرابلس المركزية التابعة لشركة الكهرباء خالد ندير، لافتاً إلى أن «الأمر لا يتوقف على قدرة الشبكة على توفير الكهرباء بناء على حجم الاستهلاك. الحرب على طرابلس دمرت عدداً من محطات التوليد وتضررت أخرى. ليس لدينا قدرة على الصيانة، والشركات الأجنبية ترفض الاستثمار في البلاد بسبب الظروف الأمنية ما اضطرنا إلى ربط طرابلس بشبكات المدن الأخرى، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الضغط وبالتالي انقطاع التيار الكهربائي».

وفي ظلّ إصرار الحراك على المطالبة بتغيير مجلس إدارة الشركة، طلب المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني قبل نحو أسبوع، «إعداد خطط عاجلة لمشكلة انقطاع التيار الكهربائي، في إطار ما أبدته دول صديقة من استعداد للمساهمة في حلّ أزمة الكهرباء بوسائل فعالة».

ويصف ميلاد القرارات بالمسكنات. منذ سنوات، تُصدر حكومات ما قبل المجلس الرئاسي القرارات نفسها من دون حل. صحيح أنه يجب توعية المواطن بأهمية التباعد الاجتماعي ومخاطر تفشي كورونا، لكنه يقول: «لا يعقل أن تُفرض إجراءات احترازية، من بينها حظر التجول، علماً أننا نعيش من دون كهرباء وقد بات الأمر لا يطاق».

من جهته، يؤكّد الزروق أنّ الحلّ يكمن في تغيير مجلس الإدارة الجديد والجمعية العمومية للشركة، وتعيين أشخاص كفوئين، مؤكداً أن الحراك سيدعو إلى تظاهرات بهدف مواصلة الضغوط إلى حين إصلاح أوضاع الشركة.

تظاهرات

ليست أزمة الكهرباء التي تتفاقم خلال فصل الصيف جديدة. فمنذ عام 2014، أعلنت الشركة العامة للكهرباء البدء في برنامج تقنين ساعات الكهرباء في مختلف المناطق للحفاظ على استقرار شبكة الكهرباء. لكن في بعض الأحيان، تدخل البلاد في ظلام تام لأيام عدة. ورفع المحتجون في عدد من التظاهرات شعارات تحمل أسماء مسؤولي شركة الكهرباء، وسط هتافات تطالب بتغييرهم.

مزاج
منقوشة

عصام سحمراني

«بخيل سأل زوجته: ماذا طبختِ لنا اليوم؟ فأجابت: زعتر وزيت. فزجرها صارخاً: اللعنة عليكِ... طبختان!». هذه النكتة المتداولة منذ زمن طويل في لبنان، وبلهجة ومصطلحات إحدى المناطق التي يُفقدها التحويل إلى الفصحى وقعها وتأثيرها، تعتمد كما الرسم الكاريكاتوري تضخيم الموقف والمبالغة فيه لتسليط الضوء على نقطة محددة. فأكلة الزعتر - أو الصعتر- والزيت النباتي مع الخبز، الشعبية جداً، ليست أكلة مكتملة الأركان. هي ليست طبخة في الأساس، بل مجرد وسيلة لإسكات البطون الجائعة، لا سيما بطون الصغار، مع كلّ ما في التراث من شواهد حول قدرتها السحرية على تمكينهم من حفظ دروسهم بسهولة. الشكل الأكثر شهرة من الزعتر والزيت، هو المنقوشة. تلك القطعة من عجين القمح، التي تقصد المخبز لشرائها «مصلحة» (بمعنى جاهزة)، أو تجلب خليط الزعتر والزيت معك، وتطلب عجينة توزع عليها ما جلبت، وتنتظر خروجها من الفرن، أو من فوق الصاج، محمّصة الوجه، تحمل فقاعات كبيرة وصغيرة بحجم ما نقشت فوقها بأصابعك قبل إدخالها إلى الفرن. لكنّ المنقوشة، التي تدلّ على منقوشة الزعتر باختصار، بات لديها منذ عقود طويلة عدة أشقاء، أولها منقوشة الجبنة، واللحمة بعجين، والصفيحة، ثم تشكيلة من اللحوم كالكفتة والسجق والمرتديلا والحبش، والأجبان والألبان المختلفة كالقشقوان والبلغاري والأجبان الثلاثة واللبنة، والخضروات كالبندورة والبصل، والسبانخ، ثم الكشك، واختراعات كثيرة تدخل في إطار البيتزا والفطائر. وبينما ارتفع سعر منقوشة الجبنة، وهي الأرخص مباشرة بعد الزعتر، إلى 5 آلاف ليرة (3 دولارات أميركية وثلث) أقلّه، ناهيك عن ارتفاع كلّ تلك الأنواع المذكورة أكثر من ذلك بكثير، تقول عاملة الصاج في الحيّ الشعبي إنّها تخجل من طلب هذا السعر من زبائنها، ما دفعها إلى وقف بيع جميع الأنواع في ما عدا المنقوشة الأصلية: «سنعود كما كان أجدادنا... زعتر فقط لا غير». منقوشة الزعتر نفسها التي لطالما كانت الفطور الأساسي لكثير من اللبنانيين بسعرها جاهزة الذي لا يتجاوز 500 ليرة (ثلث دولار) ثم ألف ليرة (ثلثي دولار) قبل فترة، باتت الآن بألفي ليرة (دولار وثلث)، كأنّها تطبق المتوالية الهندسية لمالتوس، على مستوى ارتفاع الأسعار، بسخرية معكوسة تواكب الانهيار في الليرة اللبنانية وقدرة اللبنانيين الشرائية؛ فكلما انخفضت القيمة الشرائية ارتفع سعر المنقوشة. لا منطق في ذلك، لكنّه منطق خاص بمن يقفون خلف هذا الانهيار في القدرة الشرائية، أولئك الذين يختبرون مدى قدرة اللبنانيين على الصبر وتقليص ما يستهلكون، حتى تصبح نكتة الزعتر والزيت حقيقة، في أنّ هذين المكونين اللذين يختلطان ليشكلا تلك الأكلة الفقيرة، هما طبختان كاملتان في حقيقتهما، ولا يجدر بأحد أن يعدّهما معاً... إذا ما استمرّ قادراً على الحصول عليهما.

كورونا يؤثر سلباً في الصحة الذهنية للطلاب

توصل بحث، أخيراً، إلى أنّ الطلاب الجامعيين في الولايات المتحدة، يواجهون صعوبة في الاستعانة بخدمات الصحة الذهنية، في الوقت الذي يعانون فيه من معدلات مرتفعة من الإحباط، منذ بدء انتشار فيروس كورونا الجديد، وما رافقه من إجراءات إقفال عام، بحسب موقع «إنسايد هاير إد» الأكاديمي المتخصص.

وقال البحث الذي جمع معلومات الطلاب من خلال استطلاع رأي، إنّ ستين في المائة من العينة قالوا إنّ أزمة الوباء جعلت من الصعب عليهم الوصول إلى تلك الخدمات، بالرغم من أنّ أوضاعهم المالية ساءت، مع ما في ذلك من إحباط متنام لديهم. وشمل البحث الذي أجرته شبكة «هيلثي مايندز» للأبحاث حول الصحة الذهنية للمراهقين والشبان، 18 ألفاً و764 طالباً من 14 جامعة. ومن بين النتائج كان الآتي:

- أفاد 66 في المائة من الطلاب المستطلعين، بأنّ الوباء تسبب لهم في مزيد من الضغط المالي، فيما قال 35,7 في المائة من بينهم إنّهم انتقلوا إلى مستوى معيشي مختلف نتيجة للوباء.

- ازداد انتشار الاكتئاب بين طلاب الجامعات منذ تسبب الوباء في إغلاق الحرم الجامعي في الربيع الماضي، مقارنة بخريف 2019، لكن في الوقت عينه انخفض تعاطي المخدرات. وأفادت نسبة أعلى من الطلاب (30,5 في المائة مقارنة بـ 21,9 في المائة في الخريف الماضي) بأنّ صحتهم الذهنية أثرت سلباً على أدائهم الأكاديمي، في ستة أيام على الأقل خلال الأسابيع الأربعة السابقة للاستطلاع.

- عبّر الطلاب عن مستويات مرتفعة من المخاوف بشأن مدة استمرار الوباء. وقال 25,8 في المائة منهم إنّهم «قلقون بشدة» بشأن احتمال الإصابة بالفيروس، وقال 64,4 في المائة إنّهم قلقون بشدة من احتمال إصابة أشخاص يرتبطون بهم بالفيروس.

- قالت الغالبية العظمى من المستطلعين (84 في المائة) إنّ وكالات الصحة العامة هي أكثر مصادر المعلومات موثوقية حول الوباء. وقال نحو 60 في المائة إنّهم كانوا «يتبعون عن كثب» التوصيات الخاصة بالنظافة، فيما قال نحو 70 في المائة إنّهم اتبعوا «بشكل كبير جداً» التوصيات الخاصة بالتباعد الجسدي.

- من بين 41,8 في المائة من الطلاب الذين حاولوا التماس خدمات رعاية الصحة الذهنية أثناء أزمة الوباء، قال 23,3 في المائة إنّ الحصول على الرعاية كان «أصعب بكثير»، فيما قال 36,8 في المائة إنّ ذلك كان «أصعب إلى حد ما».

- قال نحو 69 في المائة من الطلاب إنّ إدارة الحرم الجامعي كانت داعمة لهم خلال الوباء، فيما أفاد 78 في المائة بأنّ أساتذتهم كانوا داعمين لهم.

عصام...

الغلاف

بينما يعاني الشمال السوري من ضعف المنظومة الصحية ونقص الدعم، زاده كورونا تازماً، إذ إنّ الجهوزية غير كافية للتصدي للفيروس الذي يعرّض الطواقم الطبية للإصابة به قبل غيرهم من السكان، وقد التقط بعضهم بالفعل العدوى أخيراً

كورونا الشمال السوري
كوادر طبية في مواجهة الجائحة

ريان محمد

الكوادر الطبية والمساعدة في مناطق الشمال الغربي لسورية، الخاضعة لسيطرة فصائل مسلحة معارضة مدعومة من تركيا وأخرى متشددة، هي الأكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا الجديد، الذي تأخر في الوصول إلى هذه المناطق. وهذا الأمر لا يرتبط بتأويل أو توقع، بل إنّ الوقائع تشير إلى أنّ العدوى انتقلت من أحد الأطباء الآتين من تركيا إلى ستة أشخاص من الكادر الطبي، قبل أيام.

وبالرغم من توفر وسائل الوقاية الرئيسية في المنشآت الطبية من كمامات وقفازات ومواد تعقيم فإنّ عدم وصول الفيروس إلى تلك المنطقة طوال الأشهر الأخيرة، أسس لحالة من اللامبالاة، و«هي مشكلة اليوم الأساسية»، بحسب مسؤول الرقابة الدوائية والصحة الأولية في مديرية صحة حلب، الدكتور حسام العلي. يقول لـ«العربي الجديد»، إنّ «المخاطر اليوم ليست بالسيطرة على انتشار الفيروس بين الكادر الطبي المصاب، فهو يمتلك الوعي الكافي للتعامل مع الإصابة، كما أنّ هذه الإصابات زادت نسبة الالتزام والتعامل بشكل جدي مع الإجراءات الوقائية من الفيروس. لكنّ المخاطر تكمن في المجتمع، فإلى جانب اللامبالاة هناك ضعف في الإمكانات، وعدم انتشار للوعي بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية». يلفت إلى أنّ «الاحتياجات كبيرة جداً، فعلى سبيل المثال مراكز العزل كانت هناك خطة لإنشاء 26 مركز حجر، وحتى اليوم هناك خمسة منها فقط، وهناك مختبر تحليل واحد يعاني من ضغط كبير عليه، بالرغم من أنه كان من المفترض إنشاء مختبر في منطقة أعزاز لكن لم يتمّ ذلك».

يتابع: «في حال تفشي الفيروس، سنكون أمام كارثة صحية، فالدول التي تمتلك نظاماً صحياً سليماً وكوادر كافية، لم تستطع السيطرة على هذا المرض». ويعتبر أنّ «خط الدفاع الأول عن المجتمع والكادر الطبي خصوصاً، الالتزام بوسائل الحماية والإجراءات الوقائية، والتأكيد من قبل المنظمات على الكوادر الطبية العاملين في المنشآت الطبية على الالتزام بالإجراءات الوقائية وتأمين وسائل الحماية لهم، بالإضافة إلى التدريب المتكرر للعاملين في خيم الفرز والعزل في المنشآت الطبية والمعابر الحدودية على وجه الخصوص». مقدمو الخدمة الصحية، وفي طليعتهم الأطباء، معرضون لخطر الإصابة بفيروس كورونا أكثر من غيرهم، لأنّهم خط الدفاع الأول تجاه الفيروس، والمخالطون الأوائل للمصابين، بالإضافة إلى وجودهم في أماكن موبوءة، بحسب الدكتور عبد الله القاسم، مسؤول الرقابة الدوائية في مديرية صحة حلب.

يقول لـ«العربي الجديد»، إنّ «الخطر الأكبر هو في كمية الفيروسات التي يتلقاها الشخص، فما قد يصل عن طريق الهواء أو ملامسة سطح مرّ على وجود الفيروس عليه زمن، يختلف عن الكمية الناتجة عن سعال أو عطاس مباشر من مصاب، وهنا قد تكون الكمية الفيروسية قاتلة، لذلك تخفف وسائل الحماية من شدة خطر الفيروس». ولا تقي الكادر الطبي من الإصابة الكمامات العادية «بل يجب أن تكون من نوع خاص، مثل الكمامات الجراحية المانعة للفيروسات»، بحسب القاسم، «بالإضافة إلى بدلات الوقاية والمعقمات الكحولية، والتركيز على التباعد الاجتماعي، وهذه ليست وسائل حماية مطلقة لكنّها مع ذلك تقلص احتمال الإصابة».

أما في حال تابع الفيروس انتشاره، يقول القاسم: «ستكون الاحتياجات كبيرة جداً، من مراكز الحجر إلى مستشفيات خاصة للمعالجة، ومختبرات تحليل مجهزة بأجهزة قادرة على إعطاء نتائج دقيقة، ومراكز استقصاء شعاعي وأجهزة طبقي محوري، والمهم توفر الأدوية خصوصاً تلك المخصصة لعلاج المصابين، وأجهزة تنفس اصطناعي ومركز إنتاج الأوكسجين، فكثير من هذه الاحتياجات متوفرة لكن بكميات غير كافية».

من جانبه، يقول مسؤول الرعاية الصحية الأولية في مديرية صحة إدلب الدكتور أنس دغيم، لـ«العربي الجديد»، إنّ «وسائل الوقاية الخاصة بالكادر الطبي مؤمّنة بشكل كامل، بالإضافة إلى مواد التعقيم والمواد الكحولية». يضيف: «يجري التدريب في المنشآت الطبية على برنامج ضبط العدوى، وذلك بعد تعميم بروتوكول صحي خاص بالتعقيم في جميع المنشآت». وبدوره، يقدّر رئيس قسم الدراسات في مديرية صحة حلب، محمد سعيد اليوسف، في حديث إلى «العربي الجديد»، نسبة الالتزام باستخدام وسائل الوقاية من قبل الكادر الطبي بنحو ثمانين في المائة، لافتاً إلى أنّ «قسماً من الكوادر الطبية يشعر بالخوف من احتمال تفشي الفيروس بسبب الاستهتار من قبل المجتمع، خصوصاً أنّ غالبية الكادر الطبي تعمل بأكثر من مركز على مدار الأسبوع».

ويعتبر أنّ «عدم وصول التمويل المخصص لمواجهة كورونا إلى اليوم قد يزيد من سوء الوضع، فهناك خمس مستشفيات عزل جاهزة، هي كفرتخاريم وسيما، فيهما 40 سرير عزل و10 أسرة عناية مشددة مع 10 أجهزة تنفس، وفي إدلب المدينة مستشفى الداخلية ومستشفى الزراعة، وفيهما 25 سرير عزل، من بينها 10 أسرّة عناية، بالإضافة إلى 12 جهاز تنفس. وفي الدانا هناك مستشفى شام، بعشرين سرير عزل، و8 أسرّة عناية مشددة مع 8 أجهزة تنفس، علماً أنّ الخطة كانت تتحدث عن 26 مركزاً». ويشير إلى أنّ «منطقة الشمال مقبلة على كارثة حقيقية، إذ بدأت الإصابات بين الكوادر الطبية.

والمنطقة غير معتادة على علاج مرضى فيروس كورونا الجديد في ظل النقص الكبير بالدعم والكوادر المختصة، حتى أنّ إحدى المنظمات عينت طبيباً ببطرياً لضبط العدوى، وفنيي ببطرة كممرضين، فيما غياب الكوادر الطبية عن كثير من المنشآت يدفعها إلى الامتناع عن استقبال الحالات المشتبه بإصابتها بفيروس كورونا، ليجري تحويل تلك الحالات إلى مراكز أخرى». ويختم أنّ «هناك حالات تنفذ حجراً ذاتياً في المنازل ليوم أو أكثر، وسرعان ما يعود أصحابها إلى حياتهم الطبيعية ومخالطة الناس، وذلك بسبب غياب الرقابة، فيما الكارثة هي الازدحام بالأسواق وعند المخابز، مع لامبالاة واضحة من السكان، بالرغم من تسجيل إصابات جديدة».

ملثمان بالكمامة في إدلب (محمد الرفاعي/ Getty)

26
مركزاً لعزل المصابين، تحدثت عنها خطة للسلطات الصحية في الشمال السوري، لم يجهز منها أكثر من خمسة

عرس جماعي في بعلبك شرقي لبنان أمس الأول الجمعة (فراس برس)

اقترحت ألمانيا على المسافرين الخضوع لفحص مجاني عند عودتهم إلى البلاد

لقاح جديد وتحذيرات من موجة ثانية للوباء

للحن ـ **العربي الجديد**

العالم في زمن كورونا مختلف تماماً عن كلّ ما قد سبق، حالة الطوارئ تشبه أحياناً ما تشهده الدول في الحروب الأهلية أو الخارجية، فالمواطنون محكومون بالتوجيهات الحكومية، ومن يخالفها يعاقب، لكنّ المختلف هو الاستهداف من عدو خفي، لا يشبه الصواريخ والرصاص والقذائف مما نهرع إلى الملاجئ للاختباء منه. هو عدو يعيش بيننا، ويجعلنا نخاف حتى من أقرب المقربين إلينا، ونحترس، والأمل كبيرة يومياً بانتهاء الوباء، والقدرة على التوصل إلى لقاح لمكافحته، وبأعداد المتعافين المتزايدة، تقابل كلّ هذا خيبات يومية أيضاً في أعداد المصابين والضحايا وتشديد إجراءات الإقفال.

على الصعيد الإيجابي، ارتفع عدد المتعافين أمس إلى أكثر من 9 ملايين حول العالم، من أصل نحو 16 مليون مصاب. كذلك، أعلن معهد عموم الهند للعلوم الطبية، أنّه أعطى الجرعة الأولى من لقاح تجريبي لكورونا أمس الأول الجمعة. كاستيكس الفرنسيين «بتجنب» التوجه إلى كاتالونيا بشمال شرق إسبانيا حيث أمرت الحكومة أمس الأول الجمعة بإغلاق الملاهي والحانات ليلاً مع ارتفاع عدد الإصابات.

وليست أوروبا وحدها في ذلك، إذ إنّ الولايات المتحدة أيضاً، أعلنت في خبر يمكن أن يقرأ من ناحيتين سياسية وصحية، أنّ الطلاب الأجانب المتقدمين للحصول على تأشيرة دراسية لن يتمكنوا من دخول البلاد إذا كانت حصصهم التعليمية تتم فقط عبر الإنترنت، وهو ما قد تكون عليه الحال في العديد من الجامعات بسبب الفيروس. ويبدو أنّ إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تتبع خطاً متشدداً ضد الهجرة السرية وعلقت منح العديد من التأشيرات في سياق كورونا، تستغل الجائحة لتطبيق سياستها. وبحسب معهد التعليم الدولي تخطّى عدد الطلاب الأجانب في العام الدراسي 2018-2019 في الولايات المتحدة، مليون طالب.

في البرازيل، أعلن رئيس بلدية ساو باولو، برونو كوفاس، عن إرجاء كرنفال أكبر مدينة في البلاد إلى أجل غير مسمى بسبب الفيروس، في حين تدرس ريو دي جانيرو هذا الاحتمال. وقال: «كلّ مدارس السامبا وفرق بلوكوس (عروض في الشارع) في الكرنفال تدرك أنّه يستحيل تنظيم الكرنفال في فبراير/ شباط المقبل». وأضاف كوفاس أنّ الموعد الجديد للكرنفال لم يحدد بعد لكن «قد يكون في نهاية مايو/ أيار أو مطلع يوليو/ تموز 2021».

في لبنان، تعود البلاد بدءاً من يوم غد الإثنين، لإقفال عدد من المنشآت والنشاطات، لمدة أسبوع كامل، من بينها الحانات والنوادي الليلية، والحفلات الشاطئية والأعراس ومراسم العزاء، وذلك بعد تسجيل أرقام إصابات كبيرة يومياً في الأسبوعين الأخيرين.

على الصعيد العالمي، سُجل أكثر من 15 مليوناً و900 ألف إصابة، من بينها أكثر من تسعة ملايين و100 ألف شفاء، ونحو 645 ألف وفاة، بحسب جامعة «جونز هوبكنز».

عرس جماعي في بعلبك شرقي لبنان أمس الأول الجمعة (فراس برس)

قرارات تركية لصالح اللاجئين السوريين قريباً

تتجه تركيا إلى تحسين أوضاع السوريين فيها، والذين يناهز عددهم 4 ملايين، وهو ما أوحت به لقاءات أخيرة بين الطرفين

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يعاني سوريون يعيشون في تركيا من مضايقات، تمتدّ إلى استصدار بعض الأوراق الرسمية، وعدم اعتماد جواز السفر منتهي تاريخ الصلاحية. وبذلك، يسعر جواز السفر السوري في القنصليات السورية في تركيا بصفة مستعجل بـ800 دولار، وبنحو 700 دولار لحجز الدور والاستصدار السريع. يأتي ذلك في الوقت الذي يتحرّج فيه معارضو نظام الرئيس السوري بشار الأسد من الذهاب إلى القنصلية السورية في إسطنبول.

هذه المعاناة وغيرها كانت محاور اجتماع اللجنة السورية التركية المشتركة بالعاصمة التركية قبل أيام، مع المدير العام لإدارة الهجرة التركية، سافاش أونلو، بهدف تسهيل الإجراءات على السوريين الموجودين بتركيا. وعلمت «العربي الجديد» أنّ الاجتماع تطرّق إلى معاناة الحصول على إقامة سياحية أو تجديدها لمن انتهت فترة صلاحية جواز سفره، بالإضافة إلى صعوبة حصول السوريين على إذن عمل، مع بحث إيجاد نظام جديد لأخذ المواعيد لاستصدار الأوراق مع إبعاد السوريين عن السماسرة.

وتلقّى السوريون خلال الاجتماع وعوداً بحلّ تلك المشاكل وتحسين ظروف عمل وإقامة مواطنيهم، بحسب ما نقلت مديرة الاتصال باللجنة، إيناس النجار، كاشفة عن حضور الأمين العام للائتلاف السوري المعارض، عبد الباسط عبد اللطيف، كممثل عن السوريين في مقابل المدير العام لإدارة الهجرة التركية، سافاش أونلو.

ويؤكد السوري عدنان محمد، من إسطنبول، أنّ الحصول على جواز السفر من أكثر المشاكل التي تواجه السوريين بتركيا، لأنّ قنصلية النظام لا تعطي مواعيد عبر النظام المفتوح على الإنترنت، ما يدفع أيّ سوري يريد تجديد جواز سفره إلى اللجوء مجبراً إلى السماسرة والمكاتب المتعاونة مع القنصلية ودفع 100 دولار على الأقل، فقط للحصول على موعد. ويضيف محمد لـ«العربي الجديد» أنّ «ثمة مماطلات ومحاولات إذلال من خلال طوابير المنتظرين لساعات طويلة أمام القنصلية، وهو ما اضطرني بواقع انتهاء إقامتي السياحية للجوء إلى السماسرة ودفع نحو 800 دولار، بالإضافة إلى ثمن الجواز المستعجل المسعّر بـ800 دولار، حتى حصلت عليه في غضون أسبوعين». يتساءل: «لماذا لا تعتمد تركيا، كالعديد من الدول الحاضنة للاجئين، جوازات السفر منتهية الصلاحية، بدلاً من أن تساهم برفد خزينة الأسد بملايين الدولارات وتتيح المجال للعمل غير القانوني الذي يمارسه السماسرة نهاراً جهاراً؟».

بدوره، يؤكد عضو اللجنة، التركي جلال دمير، لـ«العربي الجديد»، أنّ بلاده تتابع معاناة السوريين بتركيا باهتمام، سواء ما يتعلق بصعوبة التنقل من دون إذن سفر أو المصاعب باستصدار جوازات السفر بقنصلية النظام السوري. ويضيف أنّ الاجتماع كان مثمراً لأنّ الممثلين عن الجانب السوري أوضحوا لمدير الهجرة جميع المشاكل واقترحوا حلولاً لها، متوقعاً أن تصدر قرارات بعد عطلة عيد الأضحى. وحول الجرائم التي وقعت بحق سوريين، يؤكد دمير أنّها حوادث ضمن المجتمع التركي ولا يمكن النظر إليها على أنّها بين أتراك وسوريين أو العكس، فثمة حوادث كثيرة تقع بين الأتراك أنفسهم أو السوريين في ما بينهم، وهذا لا يلغي بعض التحريض الذي تمارسه بعض الأحزاب التركية، محرضة على الحزب الحاكم لأنّه فتح الباب للأخوة السوريين منذ عام 2011.

يختم أنّ من الضروري إعادة النظر في بعض القوانين الناظمة لتنقل المدنين السوريين وعملهم، بعد وجودهم في تركيا لنحو عشر سنوات وفق قانون الحماية المؤقتة.

من جهته، يقول رئيس تجمع المحامين السوريين الأحرار، غزوان قرنفل، لـ«العربي الجديد»: «بالرغم من أنّ أوضاع السوريين في تركيا، في مختلف المجالات، هي الأفضل بين دول اللجوء المحيطة بسورية، فإنّ هذا لا ينفي وجوب إعادة النظر في بعض القوانين، وفي مقدمتها ضرورة إلغاء إذن السفر للتنقل بين المحافظات لحملة بطاقة الحماية المؤقتة (كيملك) وتسهيل الحصول على إذن العمل، والسعي لإيجاد بديل لجواز السفر، لأنّ نظام الأسد يتخذه نقطة قوة ومصدراً كبيراً للحصول على الأموال». وحول الإقامة في المدن المكتظة بالسوريين، يضيف قرنفل أنّ «من حق بعض الولايات التي زاد فيها السوريين عن الأتراك أو وصلوا إلى أعداد كبيرة، كأورفا وأضنا أو إسطنبول، ألا يسمح باستصدار إقامات لسوريين جدد، وذلك شأن تركي له علاقة بالتوزيع الديموغرافي للاجئين، لكنّ طبيعة عمل السوريين تفرض التنقل، لذلك، أتمنى إعادة النظر وتسهيل إقامة السوريين، لا سيما في الأماكن التي يعملون فيها ويحصلون رزقهم». يتابع قرنفل أنّ بعض القوانين لا مبرر لها، فبطاقة الحماية المؤقتة «كيملك» جرى تبديلها ثلاث مرات على سبيل المثال، متوقعاً أن تصدر بعض القرارات لاحقاً لما فيه مصلحة السوريين، من دون أيّ انعكاسات سلبية على تركيا.

وفي اتصال هاتفي مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، يفيد مصدر رفيع، فضّل عدم ذكر اسمه، بأنّ «الجانب السوري بالاجتماع، تقدّم للأخوة الأتراك بمعظم ما يعانيه السوريون في تركيا، ولاقت الطلبات تجاوباً تركياً، لكنّ هذا لا يعني صدور قرارات كما نشرت بعض الوسائل الإعلامية» بل كان اجتماعاً أولياً سيتبعه اجتماع للجنة التقنية ومن ثم لقاء وزاري، أو هكذا يفترض، ليتم استصدار بعض القرارات التي تفيد السوريين بتركيا، كما يؤكد المصدر لـ«العربي الجديد».

سوريات يتسوقن في الغزة (آدم الطحان/ فرانس برس)

فسبكة

بالترافق مع انتشار فيروس كورونا الجديد، تنتشر آلاف الأخبار الزائفة والمضللة يومياً على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاتصالات خصوصاً، وهذا ما دفع الصفحة الرسمية لهيئة الأمم المتحدة، على «فيسبوك»، إلى إعداد دليل سريع لكشف مثل هذا التضليل، عبر هذه النصائح الثلاث: تأكد من مصدر المعلومات الأصلي ومدى مصداقيته، واحذر من المعلومات ذات الوجه الواحد، وتأكد من نظرتك الشخصية الحيادية إلى المعلومات.

قصة لاجئ

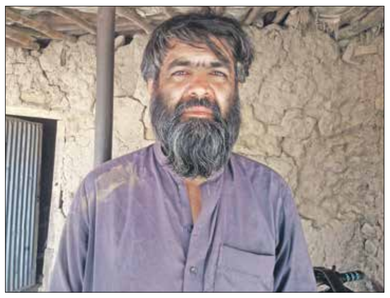
كان اللاجئ الأفغاني في باكستان نور محمد بالكاد قادرا على إعالة أسرته، ليزيد تفشي كورونا الوضع سوءاً

نور محمد
الفيروس دمّر كل شيء

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

قبل تفشّي فيروس كورونا، كان اللاجئ الأفغاني نور محمد (51 عاماً) أفضل حالاً، وكان مستقرّاً في عمله إلى حدٍّ ما. يتوجه صباحاً إلى سوق الخضرة، ويعود إلى منزله عند الظهيرة، ثم يعمل في محله القريب من منزله في إصلاح الدراجات النارية. إلا أن كورونا دمر كل شيء، على حدّ قوله.

يقول إنه يصعب على اللاجئ تأسيس عمل خاص كما فعل. كانت حياته صعبة، وقد مرّ على وجوده في باكستان 38 عاماً، حيث عمل في مهن عدّة ليؤمّن ما تحتاجه أسرته. في الصباح الباكر، يُغادر منزله الواقع في ضواحي مدينة روالبندي متوجهاً إلى سوق الخضرة والفاكهة، حيث يعمل حتى صلاة الظهر. بعدها، يعود إلى منزله ويستريح قليلاً قبل بدء العمل في محله إلى جانب منزله حيث يصلح الدرّاجات النارية. وبسبب كورونا، توقف عمله خلال الفترة الماضية، ما اضطره إلى استدانة المال من أقاربه للعيش. وفي الوقت الحالي، عاد إلى العمل في إصلاح الدراجات، إلا أن العمل في سوق الخضرة لم يعد إلى ما كان عليه في السابق بعد. يكسب ما بين 500 روبية (نحو ثلاثة دولارات) و600 روبية (أقل من أربعة دولارات) من خلال عمله في إصلاح الدراجات، إضافة إلى بعض المال من عمله في سوق الخضرة. إلا أن ما يتقاضاه بالكاد يكفي أسرته.

قدم محمد إلى باكستان قبل 38 عاماً، تاركاً مسقط رأسه في إقليم قندوز شمال أفغانستان، هو الذي كان يملك وعائلته أراضي شاسعة. وفي باكستان، تنقل بين أماكن مختلفة قبل أن يستقر في مدينة روالبندي.

له أربعة أولاد، ثلاث فتيات وابن وحيد عمره ست سنوات. وهمّه الأساسي تعليمهم وتأمين مستقبلهم. كانت أبناؤه تدرسان في مدرسة قريبة من المنزل، لكنها أغلقت. واليوم، توقف جميع أبنائه عن الدراسة لأن المدارس بعيدة عن المنزل ولا قدرة له على تأمين رسومها. لكنه لم ييأس، ويتوقع تغير الحال في باكستان أو استقرار الوضع في أفغانستان، هو الذي يرغب في العودة إلى بلاده كي يدرس أولاده. لا يريدهم قضاء حياتهم في السوق والعمل فقط من أجل لقمة العيش مثله. يضيف: «أملنا الوحيد هو استقرار الوضع في بلادنا حتى نعود». وأكثر ما يقلقه هو مستقبل أولاده الدراسي. إلا أنه نتيجة الواقع الصعب في باكستان، «بات همنا الأول والأخير العمل لتوفير لقمة العيش لأسرنا، علما أنني لا أستطيع أن أوفر لهم كل ما يحتاجون إليه، وهذه إحدى تبعات اللجوء». ومع اضطراره إلى الاستدانة خلال أزمة كورونا وتوقف الأعمال، يسعى اليوم إلى بذل جهد أكبر لتسديد دينه وإعالة أسرته.